(شركاء القتل والفيد)..ويستمر الكذب

سامية الأغبري

الغرور نفسه والعنجهية ذاتها والتضليل كما هو، وكأننا نرى نظام صالح ماثلاً أمام أعيننا ! بالأمس كان القيادي الإصلاحي محمد اليدومي على قناة سهيل يتهم بعض قيادات الاشتراكي بأنها سبب حرب صيف94م، يعلم ونعلم أن الحرب بدأت منذ إن تم الانقلاب على دستور الوحدة ، ومنذ خطط للانقلاب على شريكهم في الوحدة الحزب الاشتراكي "وراجعوا مذكرات الشيخ عبد الله الأحمر" قال: لن نعتذر، لم نخطئ حتى نعتذر ولو إننا أخطأنا لاعتذرنا، على هذا الاشتراكي والناصري والنظام يجب أن يعتذروا للشعب اليمني!هكذا كان رده على مطلب الاعتذار.

قلنا إن هؤلاء أصابهم الغرور ويعتقدون أنهم وصلوا إلى ما يبتغون، نكران ما حدث لن يغير من الواقع شيئا ولن يزور ويزيف التاريخ، أصبحنا واعين لكل ما دار ويدور. بالأمس الديلمي واليوم اليدومي، والإساءات تتوالى والتضليل مستمر!

قال أيضاً إن الحاجة لبقاء المشترك لا تزال لعشر سنوات قادمة، جميل! لكن (مشترك) على أي أساس؟ تحالف قوى وأحزاب أم تبعية ؟ حزب مهيمن ومسيطر وأخرى خاضعة وتابعة؟! بعد تكرار الإساءات من بعض قيادات في الإصلاح وصمت الإصلاح عنها، أصبح من المهم إعادة التفكير بهذا التحالف "اللقاء المشترك" وبقائه على أساس تحالف وليس تبعية ، والحزب الاشتراكي رغم كل الضربات التي وجهت إليه بدءا باغتيال قياداته مرورا بنهب أمواله وممتلكاته وانتهاء بحملات التشويه التي طالته وطالت ولا تزال قياداته وأعضاءه، لا يزال حزباً قوياً بتواجده ، بقياداته وقواعده الشرفاء، بالتفاف الناس حوله، بمدنيته، والقوة المالية ليست كل شيء، ومقولة "صاحب المال متحكم" لا يجب أن تحضر في هذا التحالف.

لنمر على فتوى الشيخ عبد الوهاب الديلمي،هناك من يعترف بوجودها غير انه يصر انه لا يوجد في نصها ما يجيز قتل الأبرياء، وهناك من ينكرها من الأساس، لننظر في هذه الفقرة منها والتي نشر نصها بصحيفة الوثيقة والمؤرخة بـ15 - 8 1995-م، ونشر النص ، يعني أنها صدرت قبل هذا التاريخ وإلا ما حاجته لإصدار فتوى بعد انتصار قوات الشرعية على قوى الردة والانفصال؟! فالبعض يصر على ألا علاقة لفتوى الديلمي بما حصل ويحصل في الجنوب !الان الفتوى كانت في95م ، يا هؤلاء أعيد نشرها في95م ، وان افترضنا كانت بعد الحرب فهو يبرر قتل الناس في الجنوب. المهم وطبعا بعد تكفيره للاشتراكي مطلع الفتوى والتحدث عن تاريخه الذي وصفه بالأسود وكأن تاريخ الشمال وصالح وحلفائه ناصع البياض، والحديث عنه بأنه حزب أعلن الردة والإلحاد والبغي والفساد يقول الديلمي في فتواه الشهيرة "وقد أجمع العلماء أنه عند القتال، بأنه إذا تقاتل المسلمون وغير المسلمين فإنه إذا تمترس أعداء الإسلام بطائفة من المسلمين المستضعفين، فإنه يجوز للمسلمين قتل هؤلاء المتمترس بهم مع أنهم مغلوب على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام وينتهك الأعراض، إذن فقتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح" وبعد سنوات من الصمت ومثلها من النكران يصدر الديلمي اليوم بياناً ايسيء فيه لأبناء الجنوب، وينعتهم بالعبيد إبان الاشتراكي، ويسيء للاشتراكي، يعني "جاء يكحلها عماها"، كنا ننتظر اعترافاً واعتذاراً، بدلاً من إنكار فتوى لا يمكن لغربال البيان والإعلام أن يغطيها!

نحن من حقنا إذن أن نتساءل لماذا لم يكذب الديلمي هذه الفتوى حينها إن كانت لم تصدر عنه؟ ليس من العيب الاعتراف بالخطأ والاعتذار إنما العيب في الاستمرار بمحاولة خداع الناس وتضليلهم، الفتوى معروفة ومشهورة وتحدث عنها واستنكرها علماء الأزهر.

سأذكر حادثة قبل رمضان (كنت ذاهبة إلى مقر الحزب الاشتراكي، قلت لسائق التاكسي اذهب بي إلى مقر الحزب الاشتراكي، التفت إلي وسأل باستنكار، أنتِ اشتراكية ؟ قلت له نعم ، وأيش المشكلة؟، قال المهم ألا تكوني كافرة! قلت له ومن قال لك إن الاشتراكيين كفار؟ وبدأ يسرد لي ما تناوله الإعلام الرسمي قبل وأثناء وبعد حرب صيف 94م، قلت له: وهل يعقل أن تصدق مثل هذه الترهات والافتراءات؟ وأضفت: حين يحصل زواج بين الدين والسياسة يخلق هذا المولود المعاق والمشوه المسمى (فتوى)، أليست هذه نتيجة طبيعية للتعبئة الخاطئة والحاقدة، التي ساهمت فيها جميع القوى الرجعية ضد الاشتراكي، لا أحتاج لمشايخ السلطان ليعلموننا ديننا، الدين أتى قبلهم ويبقى بعد فناء كل القوى والأحزاب المتحدثة اليوم باسم الله، القوى التي تقتل وتجهض باسم السماء كل مشروع مدني يتعارض مع مصالحها ، ومن تآمر على مشروع الدولة الحديثة و قتل الرئيس الحمدي هو نفسه من قتل جار الله عمر، القاتل هو الذي يرى في أي مشروع مدني تهديد لمكانته ووجوده ومصالحه!

الغريب انه كلما تحدثنا عن فتوى الديلمي يتحدثون عن أحداث يناير، الجنوبيون أنفسهم لا يذكرون الآن غير فتوى الديلمي، وإن كانت يناير مجزرة فهي بين القيادات أنفسهم لم توجه الأسلحة إلا إلى صدور بعضهم، وليس إلى النساء والأطفال، ولم يصدر قيادي اشتراكي فتوى بجواز قتل المتمترس بهم من النساء والأطفال. وأصلاً لم يكن نظام الشمال ديمقراطياً ورحيماً بالشعب لتتحدثوا عن نظام قمعي في الجنوب ومن قتل في الشمال بالتقسيط من السياسيين والمعارضين وزج بهم في المعتقلات قبل الوحدة وبينهم نساء أكثر بكثير ممن قتلوا في أحداث يناير، ولو فتح هذا الملف وتم التحقيق فيه، سيعرف اليمنيون حجم الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بحق رجال ونساء الشمال.

ولا أعرف عن أي حقوق وأي أعراض تلك التي انتهكت في عهد الاشتراكي في الجنوب، قبول، وورد الفاتش وغيرهما كثير، نساء اختطفهن الأمن الوطني في الشمال وعذبن وأحرقن حتى الموت بتهمة قرابتهن لشيوعيين ومخربين، وبعض تلك الاعتقالات كانت بيد ضباط بعضهم اليوم ثوار!

الجنوبيون أبدا لم يكونوا في عهد الاشتراكي عبيدا، ولم تكن النساء إلا متعلمات ومثقفات وقياديات، ورائدات على مستوى الجزيرة العربية، وكيف هو حال المرأة اليوم بعد دخول الفاتحين على المحافظات الجنوبية؟!

للاشتراكي أخطاؤه لكن على الأقل بنى دولة نظام وقانون، تعليم وصحة، لا أحد ينهب ارض غيره أو بيته، كان التأميم خطأً، لكنه تأميم من اجل شعب، أما غيره من المنتصرين، شركاء حرب صيف 94م، نهبوا وأمموا كل مؤسسات الجنوب ليس للدولة أو للشعب، إنما لأنفسهم ،للنافذين واللصوص، حاولوا محو هوية ارض وشعب، استبدلوا أسماء الشوارع والمدارس وكل شيء، وكأن كل شارع وكل مدرسة ومؤسسة جنوبية حجارها وأصحاب الأسماء التي تحملها كانت كافرة واستبدل اسمها بعد إسلامها على يد أولئك الفاتحين.

إن أسوأ التحالفات هي حين يتحالف" الدين والعسكر والقبيلة" فكيف حين يجتمع كل هذا في حزب أو جماعة ما؟ إنه يدمر اليمن، ويقضي على ما تبقى من حلم اليمنيين في بناء الدولة المدنية الحديثة، الدولة الديمقراطية ، لذا نحن متيقظون ولم نقم بثورة من أجل أن نسقط الطاغية والديكتاتور صالح لنستبدله بالديكتاتورية الدينية أو القبلية.

ويا شيخ عبد الوهاب الجنوبيون أحرار، وحين كان البعض من"شركاء القتل والفيد" يرفضون الاعتراف بقضية الجنوب العادلة إلى وقت ليس ببعيد، كان هؤلاء الذين نعتوا بالعبيد يواجهون آلة القتل والقمع ،وفتحت للآلاف منهم المعتقلات والزنازين والمحاكم! من فمن هو الحر ومن هو العبد؟ أنا اعتقد أن العبد هو من يصدر من أجل السلطان فتوى تستبيح الأرض وتقتل الإنسان، وتسفك الدم المعصوم ،العبد من يكيف الدين حسب مصلحته أو ليرضى الحاكم.

الآن عليكم أنتم أن تعودوا إلى الله ولدينه الحق وانتم محاسبون على كل كلمة تخرج من أفواهكم وكل فعل يصدر منكم،ونحن لم نسمع كلمة حق ولا صوتا في جرائم الاغتصاب ونهب الأراضي ، لم نسمع لكم صوتا في أطفال يتاجر بهم بدول مجاورة، في نساء يتسولن في الشوارع ويتم التحرش بهن، في نساء يبعن أعراضهن من أجل سد جوعهن ، في مخربي أبراج الكهرباء، في الدم الذي يسفك في عدن، من الفوضى في تعز وقضايا كثيرة تحتاج لفتاواكم !!

وسؤال أخير إلى التجمع اليمني للإصلاح ، بالأمس تحدث اليدومي عن الدولة المدنية أنها دولة العدالة "وفق الضوابط الإسلامية" والإصلاح مع المشاركة السياسية للمرأة أيضاً "وفق الضوابط الإسلامية" وعلى اعتبار إن اليدومي احد قياداته وكان يتحدث باسمه نريد منه أن يحدد لنا ما هي الضوابط الإسلامية؟ لأنها كلمة فضفاضة وكل سوف يفسر كل قضية حسب هواه ومزاجه وستتقمع المرأة، وتنتهك حقوقها "وفق الضوابط الإسلامية" لذا أفتونا أثابكم الله.

عن فساد الجهات الخدمية ..!

لا يختلف اثنان في اليمن بأن معظم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات سواء كانت عسكرية أو مدنية أو قضائية إن لم يكن جميعها – إلا من رحم ربي – تصنف بأنها فاسدة وتحتاج كل واحدة منها إلى هيئة مكافحة الفساد !!كونها تبتز وتنهب وتعرقل وتهمش المواطنين ، وذلك عكس الغايات التي أسست وأنشئت من أجلها ألا وهي خدمة المواطن والشعب.

فعندما تدخل أحد تلك الجهات ، وأنت مكره لا بطل فإنك ترى العجب .. حيث يقوم أحدهم بطلب (حق المعاملة) والآخر يريد (حق الكتابة) وآخر يريد (حق السجل) وآخر يريد (حق الختم) وآخر يريد (حق التوقيع) ....الخ

فمعظم المواطنين يتفق أن فساد تلك الجهات يمس الجميع ولا نفرق بين أحد في ذلك ، وكل بحسب ما يمكن أن يُستغل فيه هناك ومقدار ما يصيبه فساد تلك الجهات التي من المفترض أن تكون ((خدمية)) .. فهناك من يستغل المواطن الفقير وكذا المواطن الميسور والمواطن الغني كل بحسب مقدرته في الدفع ولحاجته ..

بل حتى المسئولين أنفسهم قد يمسهم ذلك الفساد والاستغلال .. فعلى سبيل المثال أعرف من المسئولين من يدفع ((حق تمشية المعاملة حق)) ليمرر له شيك أو بعض مستحقاته وقد يكون ((حق المعاملة)) نسبة مقطوعة من مستحقات ذلك المسئول وهذا نراه جلياً في بعض المؤسسات المالية الخدمية .. وحتى وإن لم يدفع المسئول الآن وخلال فترة توليهم المناصب فإنهم سيضطرون لدفعها فيما بعد – بعد أن يفوتهم القطار -.

أشرف شنيف

إجمالاً .. يمكننا تشخيص وتصنيف حالة الفساد التي نعايشها ونعاني منها بصورة يومية وموسمية أو حتى آنية (متى اقتضت الحاجة) فأصنفها بـ ((مشكلة المشاكل)) ، وبأنها هي مشكلة مركبة من مجموعة مشاكل أهمها يتمثل في نقص الوازع الديني والأخلاقي و الإنساني ، وانتشار الفقر ، وإنعدام حس الانتماء الوطني ، والأهم من كل ما سبق هو انتشار ثقافة استغلال الوظيفة العامة.

وأرى أن إهمال الدولة والحكومة لأسباب مشكلة فساد تلك الجهات الخدمية، وعدم البحث عن أسبابها والعمل لوضع وتنفيذ إستراتيجيات وخطوات جرئيه وحاسمة وعاجلة عن طريق حلول علمية وعملية ستجعل من مشكلة الفساد تظل مشكلة المشاكل كونها تنقص من هيبة الدولة وتساعد في نشر ثقافة الفساد بين البسطاء كالسرطان الذي ينتشر في المجتمع مع انتشار وارتفاع معدلات الجريمة فيه ، وبالتالي نسف معايير النزاهة والولاء الوطني والأخلاق العامة والوازع الديني والإنساني وكل ذلك بدوره يؤدي إلى الفوضى وعدم استقرار وخراب الدولة الحديثة والنظام والقانون والعمل المؤسسي .

وعلى ما سبق .. أرى أهم الحلول التي يجب على الدولة والحكومة تبنيها وبصورة عاجلة عن طريق :

- برامج وخطط وإستراتيجيات – قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى – بهدف تقويم أداء العاملين والموظفين في الجهات الخدمية المختلفة عن طريق دورات في التنمية البشرية والبرمجة اللغوية العصبية و تنمية الولاء الوطني وفن التواصل والتعامل ،

- إيجاد إجراءات رقابية صارمة ورادعة ولو أدى إلى وضع (كاميرات مراقبة).

- رفع المرتبات والحوافز المادية والمعنوية ، وإيجاد مكافآت مقابل العمل والنزاهة والاجتهاد والالتزام للعاملين والموظفين في تلك الجهات .

- تحفيز الجانب الديني والأخلاقي في الموظفين والعاملين لتلك الجهات عن طريق محاضرات من وقت لآخر لرجال دين يفقهونهم في الحلال والحرام فيما يخص عملهم .

- تحسين أجواء العمل وخلق أنظمة آلية ونظام تواصل آلي ولو عن طريق مكاتب البريد في إرسال المعاملات وأولويات ونواقص المعاملات مع الرسوم اللازمة وبهذا نحد من الالتقاء المادي بين طرفي المعاملة إلا عند اقتضاء الضرورة وعندها نعمل على وضع وسائل رقابية ذات فاعلية .

•إعادة هيكلة تلك الجهات بالصورة التي تسهل تقديم الخدمة والرقابة وتحسين جودة تلك الخدمات وآليتها.

كما أني أرى من أهم اختصاصات حكومة الوفاق والحكومات التالية لها هو العمل على حل أهم أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في قطاعات واسعة للدولة والتي تمس المواطن البسيط .. والتي عن طريقها يحسن ويطور الأداء الإداري والرقابي والمؤسسي ، وبهذا نكون قد ضربنا أكثر من عصفور بحجر واحدة .. منها القضاء على الفساد وبصورة واسعة ، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وتطوير أنظمة الرقابة عليها، الإهتمام بالمواطن ومشاكله والعمل على تقويمه بصورة غير مباشرة ، تطوير أداء الحكومة والحكومات التالية ، و نشر ثقافة الإصلاح المالي والإداري مع ممارسته ذلك الإصلاح وليس عن طريق الشعارات الرنانة وحسب .. الخ ، والعديد من الإيجابيات الهامة والضرورية للموطن ولليمن أجمع .

وفق الله الجميع لما فيه مصلحة اليمن والمواطن .

المعهد التعاوني .. أربعون عاماً من العطاء والمعاناة

في شهر يوليو 1972م ظهر على السطح اليمني معهد يهتم بأمور الحركة التعاونية وتمر السنون ويصل اليوم لعمر الأربعين عاماً وكوني أحد أفراد هذا المعهد رغبت أن أكتب هذه السطور حول الإنشاء وما تعرض له المعهد بعد حرب 1994م والمعاناة الحالية التي يعانيها هذا المعهد.

النشأة والتأسيس : بدأت الحكومة في اليمن الديمقراطية سابقاً تشجع قيام وإنشاء الجمعيات التعاونية تجسيداً لأحد المبادئ الستة لثورتي سبتمبر وأكتوبر حول إقامة مجتمع تعاوني وكان لابد أن يرافق زيادة الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها الزراعية والسمكية والحرفية والاستهلاكية، ضرورة وجود من يقوم بتأهيل وتدريب كوادر، وقيادات هذه التعاونيات فتم إنشاء هذا المركز التدريبي والتأهيلي باسم المعهد التعاوني وذلك بالتعاون مع منظمة الفاو. وازدهر نشاطه وأوفى بكل متطلبات الحركة التعاونية بحيث قام في البداية بعقد الدورات التأهيلية القصيرة والطويلة لمختلف الكوادر المحاسبية والإحصائية وكذا دورات لقيادات التعاونيات وتطور إلى جانب هذه الدورات إلى القيام بالدراسة الانتظامية لمساقي دبلوم اقتصاد ودبلوم محاسبية بعد الثانوية العامة، وتخرج العديد من المختصين في مجال الاقتصاد والإحصاء والمحاسبين هذا باختصار شديد.

أمين ياسين عبدالقادر □

بعد حرب 1994م تم نهب المعهد التعاوني كبقية المرافق الحكومية وكان في هذه الفترة يتبع وزارة الزراعة وبذلت قيادة المعهد العديد من الجهود لإعادة التأثيث لكي يستطيع الاستمرار وكانت مجهوداته تكللت بأن تقدم منظمة الفاو قيمة منحة دراسية خارجية لكي تشتري بعض الأثاث الأساسية وتم شراؤها ولكن صدمت قيادة المعهد بتعليمات فوقية بإخلاء المبنى لكونه كان يتبع السلطان في الوقت الذي تم فيه بناء أقسام عديدة في المكان أكبر من القصر نفسه وأمام الإصرار تم إخلاء المبنى وتحول إلى مكتب الزراعة في غرفة واحدة في خورمكسر وبعدها تحول إلى مدينة الشعب إلى موقعين أولهما الجامعة (الآن مكتبة) وبعدها إلى جزء من إدارة التربية مدينة الشعب وبعد جهود مضنية من قبل قيادة المعهد وبمساعدة وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية قامت ببناء مبنى داخل حوش الأسرة المنتجة الشيخ عثمان بدورين بتمويل من البنك الدولي، وتم تحويل المسؤولية الإدارية والمالية من وزارة الزراعة إلى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

المعاناة : وجود مبنى وبعض الأثاث البسيطة لاتؤهل المعهد لمزاولة نشاطه وكذا القوى التي كان يبلغ عددها (56) موظفاً ومحاضراً وكادراً في 1990م إلى أن تقلص العدد ليصبح (23) موظفاً فقط والآخرون منهم من توفي ومنهم من تحول ومنهم من تقاعد.

ومن خلال تولي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لم يحصل المعهد على أي رعاية تذكر سوى أن مكتبها استفاد في عدن من مخصصات التشغيل البالغ أكثر من (90) ألف ريال شهرياً لم يلقى المعهد منها سوى تسديد فواتير الكهرباء والماء وبعض الأدوات المكتبية سنوياً لم تتجاوز (الشدات البياض) وبعض الأقلام بالحبات وكذا استقبال أكثر من وفد من الوزارة لتقييم المعهد ووعود بتخصيص ميزانية تستكمل النواقص من التأثيث وجعل المعهد قادراً على القيام بمهامه ولكن وفود كانت لمجرد طرح الوعود التي لا تجد موقعها في التنفيذ وفي الأخير تشعر قيادة المعهد التعاوني أنه لا توجد نية صادقة ومخلصة لكي يرجع المعهد إلى نشاطه وهذا قد يكون ناتجاً عن عدم استيعاب أهمية وجود معهد متخصص بشؤون الحركة التعاونية ومن جانب آخر وجود نية في أن يتحول هذا المعهد إلى لاشيء حتى يتحول المعهد إلى مقر إدارة محلية أو محل للإقامة الشخصية، فهل ستكون هناك وقفة جادة لتقييم المعهد بشكل صادق ودعمه بالكوادر والمعدات ليستطيع أن يقدم خدماته للحركة التعاونية من قبل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، بدلاً من السعي لإنهائه من قبل الإدارة المحلية ومكتب التعليم الفني والتدريب المهني عدن.

في الأخير أحب أن أوجه شكري وتقديري لقيادة المعهد السابقة المتمثلة بأمين أحمد الهويش والحالية بقيادة عثمان محمد قحطان وبقية الطاقم الإداري ونهنئهم بالذكرى الأربعين لتأسيس المعهد التعاوني عدن.

□ نائب مدير المعهد التعاوني لشؤون الطلاب

الشباب .. والمهام المطلوبة

قامت ثورة 26 سبتمبر عام 1962م في شمال اليمن لتغير الحكم الفردي الاستبدادي الكنهوتي الرجعي إلى حكم جمهوري شوروي، يخرج شمال اليمن من الظلمات إلى النور، وكان هذا أحد أهداف الثورة الأساسية.

وجاءت بعدها ثورة 14أكتوبر من عام 1964م في جنوب اليمن، بعد أن سبقتها انتفاضات عمالية رياضية طلابية ومنها الكفاح المسلح وذلك ليغير النظام الاستعماري السلطوي إلى حكم استقلالي شعبي وبصرف النظر عما حدث للثوار والمخلصين والطبقة المثقفة من قتل وسحل وتنكيل وسجن ونفي بصورة غير مباشرة من عناصر أخذت من مقولة «نابليون» قائد الثورة الفرنسية «الثورة يخطط لها المفكرون وينفذها الشجعان وينقض عليها الانتهازيون» وهذا ما حدث لثورة 14أكتوبر أما قادة ثورة 26 سبتمبر فقد ذابوا ذوبان الملح بالماء.

وجاءت «الوحدة» وتعشم الشعب اليمني جنوبه وشماله خيراً، وكان تعشمه «كتعشم الغراب من أمه» .. ظهرت الأفاعي والعقارب والنسور التي تأكل الجيف والضباع بوجوه مقنعة وأشكال مختلفة .. تأكل الأخضر واليابس، الزرع والضرع وتلتهم الأراضي بالكيلومترات وتقسم أرض اليمن إلى أقسام وتسميات .. سموها كيفما شاءوا(سارق بيده مشعل) .. وجاءت الثورة الشبابية مؤخراً في (فبراير 2011م)، وقد تعشم الشعب اليمني من شماله إلى جنوبه خيراً مطالبين بالتغيير .. إلا أن الجميع تفاجأ بها وتساءل هل الثورة لتغيير الوجوه فحسب أم لتغيير مسار الدولة كلياً .. للأسف لم تكن الثورة واضحة المعالم والأهداف والمبادئ .. حتى استطاعت الأفاعي والعقارب والنسور وغيرها الالتفاف عليها وأخذ زمام المبادرة وظهروا بمظهر الحمائم والثوار لا لحماية المبادئ السامية النبيلة بل ليمحوا الممتلكات التي سطوا عليها من قبل .. وسارعوا إلى عقود البيع والشراء قبل أن تفلت من أيديهم.

مساكين شباب الثورة .. ومسكينة أيتها الأم والزوجة والابنة والطفل الذين فقدوا أبناءهم ومن كان يعولهم ولو بلقمة الخبز، هذا إلى جانب ما حدث من خراب ودمار متعمد.. حتى أصبحوا يتحسسون أين لقمة الخبز بالظلام .. عاد الجميع إلى بيته (بخفي حنين) (ديمة وخلفنا بابها).

وقالت الضفدع قولاً وفسرته الحكماء فهل ينطق من في فيه ماء (أي بحلقه ماء)

لا تشكيل لجان ولا مراقبة لما يجري .. ولا انتزاع من هم على الأبراج العاجية والنزول بهم إلى المستشفيات والعيادات متسائلين أين العلاج المجاني للشعب أين الأدوية حتى التي كانت تصرف لذوي الأمراض المزمنة بالمجان « أين اختفت؟ بالصيدليات تباع أدوية الشعب دون أن يكتب عليها «وزارة الصحة .. بالمجان» أين مدراء البلديات من القمامة؟ حتى المستشفيات لم تسلم من القمامات متى ما ذهبت خلف مستشفى «الجمهورية» لوجدت القمامة توازي الطابق الأول منه وكذا الحواري والشوارع زحمة المرور بدون شرطة المرور والمضحك أن مجنوناً بشارع هائل أمام معامل أيلول للتصوير هو من ينظم سير المرور وكأنه ضابط شرطة .. والطرقات محفرة والكثير الكثير من البلاوي.

أما السياحة فهي غائبة تماماً وكأنهم في سياحة «عطلة صيفية خارج الدولة» لا منتزهات ولا استراحات نظيفة تليق بالزوار والسياح بحماماتها لقضاء حوائج أطفالهم وعائلاتهم.

أنور عبادي الحبيشي

والعجيب أنك كلما ناقشت أحداً من الشباب والمسؤولين في الوزارات في التلفزيونات والمقابلات جوابهم واحد (إن شاء الله) وأحلام سرابية (كل يوم باكر من سفر الدناكل) كمن يكتب على باب دكانه «النقد اليوم والكلع الباكر».

يا شباب الوطن«فتياناً وفتيات» عودوا إلى رشدكم وشكلوا اللجان التطوعية وواصلوا مسيرتكم الإشرافية والرقابية والمتابعة بدلاً من الجلوس في مجالس القات والتنظير الذي لا يجدي نفعاً .. البلد والشعب الغلبان بحاجة لكم لتأخذوا حقه وتستردوا له من حقوقه وتشبعوا بطنه وتكسوا عريه وتحموه من البرد من خلال توفير المسكن له.

والسلام والتحية للثورة الحقيقية.

الدولة المدنية الحديثة ضرورة مجتمعية وليست مراهقة سياسية

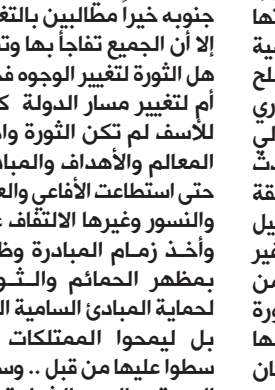

فتحي أحمد عبد الرحمن

يعتمد تحقيق مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة على صدق وإصرار الحاضن الاجتماعي لفكرة التغيير والبناء من جهة، وكذلك على إيمان الحاكم بقدراته وإمكانياته المادية والتنظيمية على خوض معركة البناء والتغيير بعزم وإصرار لا يلين من جهة أخرى.

وبدون توفر هذين العاملين وتآزرهما في معركة البناء بالتعاون الهادف والمثمر يظل موضوع بنا الدولة المدنية الحديثة مجرد «شعار» فاقد للرابط الواقعي للتحقق، ويتحول بمرور الوقت إلى موضوع مثير للتندر والإحباط في آن. وينتزع بالتقادم والتدريج ما تبقى من تعطش حقيقي في النفوس لعملية التغيير.

لذلك فإن مسؤولية الحاضن الاجتماعي من نخب وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني، وناشطين في المجالات الاجتماعية والثقافية هي مسئولية أكبر بكثير من مسؤولية الحاكم وبالتالي فهي تتحمل في حالة فشل المشروع تبعية أكبر من الحاكم والتي عادة ما تلقي عليه مسئولية فشل أي مشروع وطني.

وهي إذ تفعل ذلك «النخب» فإنما للتغطية على عجزها عن تحشيد وتنظيم الجماهير والسير بها نحو هدف وطني عظيم هو بناء الدولة المدنية الحديثة، وإلا لماذا هي «نخب»؟.

ومثل هذا التوصيف ينطبق بشكل أو بآخر على الحاكم بسبب الإمكانيات والخيارات المتاحة أمامه والسلطات الكبيرة التي يمثلها بتفويض شعبي واسع يمنحه القوه على اتخاذ قرارات حاسمة تفتح الطريق للتغيير وتكبح المعوقات. وإلا لماذا هو «حاكم»؟

من هنا تأتي أهمية الالمام الذكي من قبل طرفي المعادلة بالسياسات الحكيمة والتطبيق الناجح لها، والقراءات الحصيفة للواقع المحلي والاقليمي والدولي والتقاط الفرص التي يوفرها هذا الواقع للنجاح والتقدم نحو الهدف. ولنا في تجربتي مصر وتركيا عبرة ومؤشر على النجاح أو الفشل في تجاربنا كحكام أو نخب في الوصول إلى الأهداف المنشودة.

فبنظرة فاحصة لما يجري اليوم في مصر منذ قيام الثورة من صدامات وتناقضات ومحاولات لإجهاض المشروع الثوري سببه تفكك وتموضع القوى السياسية والنخب الاجتماعية والتشظي في المواقف، والأنانية في الاستحواذ على المصالح، والإقصاء والضيق بالآخر إضافة إلى وجود حقيقي لأياد اقليمية ودولية تعمل بمكر على وأد الثورة من خلال محاولة الانحراف بأهدافها عن الطريق الذي ضحى من أجل بلوغه الشعب المصري عموماً والشباب بوجه خاص.

وكذلك إذا نظرنا للتجربة التركية واتباعها تكتيكات واقعية ممنهجة ومدروسة أفضت إلى بلوغ تركيا في فترة وجيزة مرتبة متقدمة في مصاف الدول الديمقراطية المحترمة.

إن هاتين التجربتين تعتبران مدرسة واقعية مجانية شاخصة أمامنا كيمنيين علينا أن نتعلم منها الكثير من دروس النجاح والإخفاق في ممارسة الحياة السياسية سواء كنا حكاماً أو نخباً، وعلينا أن نثبت للعالم بأننا جديرون بحياة حرة وكريمة. فالأجيال تسجل تفاصيل الأحداث، والعالم لا يحفل بالمتخاذلين والمتقاعسين، والتاريخ لا يجامل ولا يرحم أحدا

ومانيل المطالب بالتمني
ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

خطر الحزبية في المدارس

تعتبر المدارس الحقل التربوي والتعليمي حيث تنبت بذور الوطن وتجري بداخلها عمليات الاعداد والصياغة للعقول المؤمنة بعقيدتها والمتنورة بالعلوم والمعارف وتشكيل السلوك القيم الإنساني والوطني، وتحدد مبادئ وأهداف هذه العمليات السياسية والحزبية الوطنية.

ولكن أي اجتياح حزبي بغرض الاستيلاء والسيطرة على مفاصل هذه العمليات يلحق الاضرار البليغة والعميقة في عقل وجسد وروح هذا البناء الإنساني والوطني للاجيال .. وهذه الحقيقة المؤكدة تثبتها المتغيرات التاريخية لتتابع السلطات الحزبية وانهيار سياستها التبعية وتفسخ افكارها المستورة والمصنعة محلياً وفق الأهواء والمصالح الحزبية الضيقة والمرتبط زوالها بزوال الاجيال الحزبية .. ولكن جيل الوطن يبقى ببقاء الوطن، والأوطان لاتزول.

ولذا فإن المطالب العقلانية المحبة والمخلصة للمصالح المستقبلية للاجيال التي تدعو كافة الخيرين اصحاب القرار إلى القيام بالمنع القانوني لأية أنشطة وفعاليات حزبية مباشرة أو غير مباشرة وكذلك منع أية قرارات حزبية تتسيد القرارات التربوية وذلك تفادياً لأية تأثيرات ضارة ومؤذية لابنائنا الدارسين خلال مراحل دراستهم نتيجة خطورة تعدد هذه الاتجاهات الحزبية الفكرية والسياسية المستوردة والمنتجة محلياً والمتناقضة والمتناحرة والمنفعية والانتهازية المتجاوزة للمصالح العليا للوطن والإنسان.

أنور أحمد صالح

ومن أجل الضمان الأكيد للبناء السليم والصالح للاجيال المتعاقبة ومن اجل تنقية الشخصية الإنسانية والوطنية من العقلية والروح الحزبية الضيقة لا بد من اصدار فتوى تحظر العمل الحزبي في المدارس وفي المكاتب التربوية وادراج هذا الحظر ضمن بنود قانون التربية ويعاقب من يخالفه.

وليكن شعار العام الدراسي القادم: (لا للحزبية المدرسية.. لا للجيل الحزبي .. نعم لجيل الوطن المأمول).